

علل المنع من الصرف عند النحاة

د. فاضل صالح السامرائي

استاذ بكلية الآداب - جامعة بغداد

في العربية أسماء تمنع من التثنية تسمى الأسماء الممنوعة من الصرف
والمقصود بالصرف التثنية نحو أحمد وفاطمة. وقد وضع النحاة لهذه
الأسماء ضوابط تبيّن متى يمنع الاسم من الصرف .

سبب المنع من الصرف :

ذهب النحاة الى أن سبب المنع من الصرف هو مشابهة الاسم للفعل .
وليس المقصود بالمشابهة بينهما اتفاق الاسم والفعل في المادة اللغوية نحو
قدوم وقادم ، وانما تكون المشابهة في أوجه مخصوصة تتبعها النحاة متى
كان قسم منها في الاسم حرم التثنية ف (بغداد) و (ابراهيم) يشبهان
الفعل من تلك الأوجه بخلاف (منطلق) و (انطلاق) مثلاً .
ومدار الأمر يقوم عندهم على الخفة والثقل وذلك ان الفعل عندهم
اثنى من الاسم فما شابه الفعل في الثقل حرم التثنية ، وما لم يشابهه كان
خفيفاً منصرفاً .

ويستدلون على ان الفعل أثقل من الاسم بكون الاسم أكثر دوراناً
في الكلام من الفعل بدليل ان الاسم قد يستغني عن الفعل في الكلام فتقول
(الله ربنا) و (خالد غلامنا) ولا يستغني الفعل عن الاسم . واذا كثر
اللفظ في الكلام كان ذلك دالاً على خفته لأن الناس يستحبون الخفيف .
ومن الدلالة على ثقل الفعل أيضاً انه يدخله الحذف والسكون فقد
يحذف أوله وأوسطه وآخره نحو يعمد وقم واشتر وتقول : لم يذهب

واكتب وذلك ان الثقل قد يتخفف منه بالحذف .
ومن الدلالة على ثقل الفعل وخفة الاسم أيضا ان بناء الاسم اكثر
من بناء الفعل فالاسم المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي نحو قمر ودرهم
وسفرجل ، والفعل المجرد ثلاثي ورباعي نحو ذهب ودحرج .
والاسم المزيد رباعي وخماسي وسداسي وسباعي نحو استقبال ،
والفعل المزيد لا يتعدى السداسي نحو استقبل .

وأوزان الأسماء أكثر من وزان الأفعال فقد ذكروا أن ابنية الأسماء
تبلغ ألف مثال ومائتي مثال وعشرة أمثلة (١) ، أما الفعل الثلاثي فله ثلاثة
اوزان فعل وفعل وفعل والرابعي المجرد له وزن واحد هو فعلل ،
والثلاثي المزيد أوزانه اثنا عشر والرابعي المزيد له ثلاثة اوزان .

والمبني للمجهول معلوم والملحقات قليلة . فدل ذلك على ان الاسم
اخف من الفعل . ولما كان الاسم اخف من الفعل احتمل زيادة التثوين
عليه لأن الخفيف يحتمل الزيادة بخلاف الثقل جاء في (الكتاب) :
« واعلم ان بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء لأن
الأسماء هي الأول وهي اشد تمكناً فمن ثم لم يلحقها تثوين ولحقها الجزم
والسكون ، وانما هي من الأسماء ألا ترى ان الفعل لا يبد له من الاسم
والا لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : الله الهنا وعبدالله
اخونا » (٢) .

وقد تقول : كيف يكون الفعل أثقل من الاسم مع أن وزنها قد
يكون واحداً بل ان لفظهما قد يكون واحداً ؟
فان (ضرب) مثلا قد يكون فعلا وقد يكون اسماً بمعنى (الصل) ،

(١) الزهر ٤/٢ .

(٢) سيبويه ٦/١ .

و (حجر) قد يكون فعلا بمعنى (حبس) وقد يكون اسما وهو معروف فكيف يكون (ضرب) الفعل اثقل من (ضرب) الاسم ولفظهما واحد ، وكذلك حجر ؟

والجواب أن ما يقتضيه الفعل في الكلام من متعلقات هو الذي يفضي الى الثقل . فانه يصح ان تقول (هذا ضَرَبٌ) أي (هذا عسل) ويتم الكلام ولا يقتضي (ضرب) ههنا شيئا . ولكن اذا قلت (هذا ضرب) فان (ضرب) ههنا يقتضي فاعلا قد يكون مستتراً وقد يكون ظاهرا نحو (هذا ضرب اخوه) وقد يقتضي مفعولا زيادة على ذلك نحو (هذا ضرب اخوه عامرا) ولا بد من هذا الاقتضاء . هذا زيادة على ما يتضمنه أو يقتضيه من الظروف وغيرها نحو (هذا ضرب اخوه أمس) في حين لا يقتضي الاسم شيئا من ذلك . فان الكلام قد يتم بالاسم ولكن الفعل يقتضي في الأقل لفظا آخر وهو الفاعل .

فدل ذلك على ان الفعل اثقل من الاسم في اللفظ لأنه يقتضي لفظاً آخر زيادة على لفظه .

جاء في (شرح ابن يعيش) : « ولا بد من بيان ثقل الأفعال فان مدار هذا الباب على شبه ما لا ينصرف الفعل في الثقل حتى جرى مجراه فيه ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملا على الفعل . وانما قلنا ان الافعال أثقل من الاسماء لوجهين :

أحدهما ان الاسم أكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغني الاسم عن الفعل . واذا ثبت انه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالا واذا كثر استعماله خفف على اللسان لكثرة تداوله . ألا ترى أن العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لثقل استعماله له وكذلك العربي اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لثقل استعماله له ؟

الوجه الثاني ان الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما
اذ لا يستغني عنهما والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك، (٣) .
وقد تقول : أ لأن الاسم اكثر في الكلام دل ذلك على خفته أم لان
الاسم خفيف كثر في الكلام ؟

وتعبير آخر : ألخفة سبب الكثرة ام الكثرة سبب الخفة ؟
والجواب : كلاهما . فان اللفظ اذا كثر في الكلام استخفه الناس
ولم يشعروا بثقله الا ترى ان هناك جملا وعبارات تصنع لتمرين اللسان
يستقلها الناطق باديء ذي بدء حتى اذا أكثر من النطق بها خفت على
لسانه فلا يشعر بما فيها من ثقل ؟ كما ان الشيء الخفيف يستحبه الناس
فيدور على الستهم .

وعلى أي حال يرى النحاة ان الاسم أخف من الفعل ولذا احتمل
التوين الذي يسمى توين التمكين فهذا التوين دليل على خفة الاسم كما
يقول النحاة .

قال سيويه : « فالتوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم وتركه
علامة لما يستقلون »، (٤) .

وجاء في (شرح ابن يعيش) : « ان الأفعال انما يمتنع منها توين
التمكين وهو الدال على الخفة »، (٥) . وجاء فيه : « فلما كانت النكرة
أخف عليهم الحقوها التوين دليلا على الخفة ولذلك لم يلحق الأفعال
لثقلها »، (٦) .

وذكر ابن الناظم المنصرف فقال انه « يدخله التوين للدلالة على

-
- (٣) ابن يعيش ٥٧/١ .
(٤) سيويه ٧/١ .
(٥) ابن يعيش ٦٤/١ .
(٦) ابن يعيش ٥٧/١ .

خفته وزيادة تمكنه ، (٧) .
 فما كان مشابهها للفعل في ثقله حرم التثوين لأن الفعل لا ينون ،
 وحرم الجبر بالكسرة لأن الفعل لا يجبر أصلاً . وقيل بل حرم الجبر
 بالكسرة « لثلاثا يتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم وانها حذفت واجترىء
 بالكسرة . وقيل : مثلاً يتوهم انه مبني لأن الكسرة لا تكون اعراباً الا مع
 التثوين أو الالف واللام أو الاضافة فلما منع الكسر حمل جره على نصبه
 فجر بالفتحة ، (٨) .

ولذا قسم النحاة الاسماء العربية على قسمين :
 قسم ثقيل وهو غير المنصرف ، والآخر منصرف وهو الذي يحتمل
 زيادة التثوين (٩) .

وتعليقات النحاة تذكر أن سبب المنع من الصرف هو وجود علتين
 فرعيتين في الاسم يشبه الاسم بهما الفعل أو علة تقوم مقامهما وذلك ان
 الفعل - كما يرون - فرع على الاسم من ناحيتين :
 الاولى ان الفعل مشتق من المصدر الذي هو اسم ، فالاسم أصل
 للفعل فهو اذن أول أي اقدم من الفعل .
 والثانية ان الفعل يحتاج الى الاسم في الكلام .

فما شابه من الاسماء الافعال في علتين فرعيتين او واحدة تقوم مقام
 علتين منع من الصرف . وقد ذكر سيويوه هاتين الفرعيتين فقال : « فالأفعال
 اقلل من الاسماء لأن الاسماء هي الأول . . . وانما هي من الاسماء ألا ترى

- (٧) ابن الناظم ٢٥٧ .
 (٨) الهمع ٢٤/١ .
 (٩) ينظر الاشموني ٢٢٩/٣ ، ابن الناظم ٢٥٨ حاشية يس على التصريح
 ٢١٠ - ٢٩/٢ .

ان الفعل لا بد له من الاسم والا لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن
الفعل، (١٠) .

ومعنى قوله ان الاسماء هي الأول انها مقدمة في الرتبة على الأفعال
لأنها أصل الأفعال (١١) .

وجاء في (التصريح) : « ثم المعرب ان اشبه الفعل في فرعتين من
تسع احدهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو في واحدة تقوم
مقامهما وذلك لأن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من
المصدر ، وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاستناد منع
الصرف، (١٢) .

وعلل المنوع من الصرف فرعية كما يقول النحاة فالتعريف فرع
على التنكير لأن التنكير أصل ، والجمع فرع على الواحد لأن الواحد
أصل ، والتأنيث فرع على التنكير وهكذا .

جاء في (الكتاب) : « واعلم ان النكرة اخف عليهم من المعرفة وهي
اشد تمكنا لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به فمن ثم اكثر الكلام
ينصرف في النكرة .

واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع لأن الواحد الأول ومن ثم
لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجد
ومفاتيح .

واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع لأن الواحد الأول ومن ثم
تمكنا وانما يخرج التأنيث من التنكير . ألا ترى ان الشيء يقع على كل
ما اخبر عنه من قبل ان يعلم اذكر هو أو انتى والشيء مذكر، (١٣) .

(١٠) سيبويه ٦/١ .

(١١) شرح السيرافي بهامش الكتاب ٦/١ .

(١٢) التصريح ٢٠٩/٢ وانظر الرضي على الكافية ٢٨/١ .

(١٣) سيبويه ٦/١-٧ .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) : « واما فرعية هذه العلة
فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله ، والوصف فرع الموصوف ، والتأنيث
فرع التذكير ، والتعريف فرع التكثير اذ كل ما تعرفه كان مجهولا في
الأصل عندنا ، والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الأصل في كل
كلام ان لا يخالطه لسان آخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعاً ،
والجمع فرع الواحد ، والتركيب فرع الافراد ، والالف والنون فرع
الفى التأنيث ... ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصاً
بالفعل أو أوله زيادة كزيادة الفعل لأن اصل كل نوع ان لا يكون فيه
الوزن المختص بنوع غيره » (١٤) .

كما ان تعليقات النحاة تشير الى ان ما يكثر في الكلام يكون منصرفاً
وما لا يكثر يكون غير منصرف لانه اشبه الفعل في هذه الناحية ، والأسماء
غير المنصرفة بالقياس الى المنصرفة قليلة .
فمدار كل ذلك على الخفة والثقل الذي مداره على الكثرة والقلّة .
فالمعارف أقل من النكرات لأن النكرات أصل ثم يدخلها التعريف
بأل وغيرها . ثم ان الممنوع من الصرف يتعلق بالعلم ولا مدخل له مع
غيره من المعارف . فان الضمائر وأسماء الاشارة والأسماء الموصولة والمعرف
بالنداء وهو النكرة المقصودة مبنية ، ومنع الصرف متعلق بالمعربات .

وان المعرف بأل والمضاف يجران بالكسرة ولا ينونان أصلاً فلا مدخل
لهما بالمنع من الصرف . فهو اذن متعلق بالعلم وحده من المعارف . ولاشك
ان اسماء الاجناس اكثر بكثير من العلم فان العلم يطلق على واحد من افراد
الجنس فكلمة (نهر) أكثر من (دجلة) او (النيل) لأن كلمة (نهر)
عامة وكلمة (دجلة) خاصة بواحد من الانهار . وكلمة (رجل) أكثر

(١٤) الرضي ١/٣٩-٤٠ .

بكثير من كلمة (محمد) أو (ابراهيم) فإنه يصح ان تطلق كلمة (رجل) على كل واحد من أفراد الجنس بخلاف كلمة (محمد) فإنها تطلق على واحد من أفراد الجنس فكل واحد اسمه (محمد) أو غير محمد يصح ان تطلق عليه كلمة (رجل) ولا يصح ان تطلق (محمداً) على كل رجل . وكذلك بقية الاعلام . فثبت بذلك قلة الاعلام بالنسبة الى النكرات . وعلى هذا تكون المعرفة اثقل من النكرة .

والصفات أقل من الجوامد ذلك ان الصفات تصاغ من الافعال او قل هي مرتبطة بها فاذا ثبتت قلة الافعال ثبت بذلك قلة الصفات فنحو رجل وشجرة أكثر من نحو قائم وكريم فالصفة اثقل من الاسماء الجامدة . هذا زيادة على ان كل صفة انما تجري على موصوف فدل ذلك على قلة الصفات .

فان كان مع هذا الثقل ثقل آخر ازداد ثقلاً .

فالعلم اذا كان معه ما يقلله في الكلام كالتركيب المزجي والعدل ووزن الفعل والمجمة وغيرها ازداد ثقلاً فحرم التثوين . ذلك ان المركب أقل من المفرد فنحو حضرموت وبعليك أقل من نحو خالد وسالم . والمعدول أقل من غير المعدول فنحو عمر وزفر قليل في الكلام وقد جمع النحاة الاعلام المعدولة على وزن (فَعَل) فما وجدوها تزيد على خمسة عشر (١٥) .

والأعجمي أقل من العربي ، وما كان على وزن خاص بالفعل أقل من غيره .

والمؤنث اثقل من المذكر لأن التذكير هو الأصل ، فالمؤنث يؤخذ

(١٥) وهي : عمر وزفر ومضر ونعل وهبل وزحل وعصم وقزح وجشم وقشم وجمع وجحا ودلف وبلع وهذل - الهمع ٢٧/١ ، حاشية الصبان ٢٦٤/٣ .

من المذكر تقول قائم وقائمة • ثم ألا ترى ان المذكر ليس له علامة تذكير لأنه اصل بخلاف المؤنث ؟ جاء في (الكتاب) : « واعلم ان المذكر اخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو اشد تمكنا وانما يخرج التأنيث من التذكير » (١٦) •

وأيضاً لأن المذكر أكثر دوراناً على الألسنة من المؤنث • فان العرب تنسب الى الآباء فتقول فلان بن فلان وفلانة بنت فلان ولا تقول فلان بن فلانة ولا فلانة بنت فلانة فدل ذلك على كثرة تردد المذكر دون المؤنث • جاء في (الكتاب) : « هذا باب ما لحقته نون بعد الف فلم ينصرف صار التأنيث يشقل الاسم ؟ ولم صارت الأسماء المؤنثة اثقل من المذكرة ؟

قيل له : العلة في هذا أن العرب تكثر استعمال الرجال وتردها في الكتب والأسباب فيقولون : فلان بن فلان ولا يقولون : فلان ابن فلانة بنت فلان لصيانتهم أسماء النساء وقلة استعمالهم لها • فلما كان ذلك كذلك كان الذي يكثرون استعماله اخف على السنتهم من الذي يقلون استعماله • هذا مذهب الفراء » (١٧) •

وهكذا بقية شروط العلم التي تمنع من الصرف •
وإذا اقترن بالصفة ما يقللها في الكلام كانت ثقيلة فحرمت التنوين وذلك نحو افعل فعلاء وفعالان فعلى وسبب ذلك ان الاصل في الصفات ان تؤنث بتاء التأنيث وهو الكثير فيها نحو عالم عالمة وكبير كبيرة وصبار صبارة فلما خرجت هذه الصفات عن الكثرة والأصل قلت في الكلام فدل ذلك على ثقلها فحرمت التنوين ولذا ما كان داخلاً في الكثرة صرف فأفعل اذا انت على (افعله) صرف نحو أرمل وأرملة • وفعالان اذا انت على (فعالنة) صرف نحو عريان وعريانة وندمان وندمانة وذلك لانه دخل في

(١٦) سيبويه ٧/١ •

(١٧) المذكر والمؤنث - القسم الثاني ٤٠-٤١ •

الشيء العام الكثير •

ثم ان ما يؤنث بالتاء يكرر مرتين مرة في التذكير ومرة في التأنيث
فهي نحو قائم وقائمة يكرر لفظ (قائم) في التذكير وفي التأنيث ولا يختلف
لفظ المؤنث عن المذكر الا بزيادة التاء وكذلك نحو جميل وجميلة وارمل
وارملة وسيفان وسيفانة فيكون تردده اكثر مما لا يؤنث بالتاء • الا ترى
ان لفظ (عطشان) لا يتردد في التأنيث بل يكون للمؤنث بناء آخر وهو
(عطشى) بخلاف سيفان ، وان (احمر) لا يتردد في التأنيث بل يكون
للمؤنث بناء برأسه وهو (حمراء) بخلاف (ارمل) ؟

فما يؤنث بالتاء يكون تردده اكثر في الكلام لأنه يتردد في المؤنث
وفي المذكر بخلاف ما لا يؤنث بالتاء • ولذا كان ما يؤنث بالتاء منصرفا لأنه
كثير أما ما لا يؤنث بالتاء فانه يكون اقل فيكون قد شابه الفعل من هذه
الناحية •

جاء في (الكتاب) : « هذا باب ما لحقته نون بعد الف فلم ينصرف
في معرفة ولا نكرة وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان واشباهها •••
وهاتين الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما ان
حمراء لم تؤنث على بناء المذكر • ولؤنث (سكران) بناء على حدة كما
كان للمذكر حمراء بناء على حدة » (١٨) •

وجاء في (المقتضب) : « ان كل ما فيه الهاء ينصرف في النكرة وما
كان فيه الف التأنيث لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟

قيل : ان الفصل بينهما ان ما كان فيه الهاء فانما لحقته وبنائوه بناء
المذكر نحو قولك : جالس كما تقول جالسة وقائم ثم تقول (قائمة) فانما
تخرج الى التأنيث من التذكير والأصل التذكير •

(١٨) سيبويه ١٠/٢ •

وما كانت فيه الالف فانما هو موضوع للتأنيث على غير تذكير خرج
منه فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده عن الأصل .
الا ترى ان حمراء على غير بناء أحمر وكذلك عطشى على غير بناء
عطشان ، (١٩) .

وما فيه الفاء التأنيث نحو ذكري وصحراء أقل مما فيه التاء نحو
مدرسة وكريمة ولذا كان المختوم بألف التأنيث ممنوعا من الصرف بخلاف
ما فيه تاء التأنيث فإنه لا يمنع من الصرف الا ان يكون علما .

وصيقتا منتهى الجموع قليلتان كذلك لا نظير لهما في المفرد نحو
قبائل وطواحين وضابط هاتين الصيغتين انه كل جمع اوله مفتوح وثالثه
الف بعدها حرفان أو ثلاثة بينها ساكن . وسميت هاتان الصيقتان منتهى
الجموع لأنهما تنهي عندهما جموع التكسير فإنه اذا جمع الاسم على
(صياقلة) لأن الهاء قد شبهته بالواحد فصار كـ (مدائني) لما نسبت الى
هذا الجمع مرة أخرى فان كان على صيغة منتهى الجموع استقر على
ذلك نحو كلب وأكلب فان جمعت (أكلباً) قلت (أكالب) فهذا جمع
الجمع وهو على صيغة منتهى الجموع فلا يجمع بعد جمع تكسير .
جاء في (الأصول) في هذا الجمع « وهو الذي ينتهي اليه الجموع
ولا يجوز ان يجمع وانما منع الصرف لأنه جمع جمع لا جمع بعده .
الا ترى ان أكلبا جمع كلب فان جمعت (أكلبا) قلت (أكالب) فهذا
قد جمع مرتين . . . فان ادخلت الهاء على هذا الجمع انصرف وذلك نحو
(صياقلة) لأن الهاء قد شبهته بالواحد فصار كـ (مدائنين) لما نسبت الى
(مدائن) انصرف وكان قبل التسمية (*) لا ينصرف ، (٢٠) .

(١٩) المقتضب ٣/٣١٩-٣٢٠ وانظر الاصول ٢/٨٤ .

(*) كذا في المطبوع ولعله (النسبة) وهو المناسب .

(٢٠) الاصول ٢/٩٢ .

وقالوا ان هذا الجمع لا نظير له في الآحاد^(٢١) ، فليس في الآحاد
نظير مفاعل ومفاعيل الا ما ندر مثل حضاجر وسراويل وقيل هما جمع مما
يدل على قلة هذا الوزن •

وقد تقول ان (افعل) و (افعل) لا نظير لهما في الواحد أيضا وهما
منصرفان فليس مثل اكلب وانفس وأقلام وأجمال في الواحد •
وقد رد النحاة على ذلك بما يأتي :

الأول جواز وصف المفرد بهذا الجمع نحو برمة أعشار ورمح أقصاد
ونظرة أمشاج^(٢٢) قال تعالى (انا خلقنا الانسان من نطفة أمشاج -
الانسان) •

والثاني ان هذا الجمع اعني أفعالا وأفعالا قد يجمعان جمعا ثانيا فهما
نظيرا المفرد في قبولهما الجمع وذلك نحو أقوال وأقاول وأعراب وأعاريب
وأيد وآباد » فهذه الأحرف تخرج الى مثال مفاعل ومفاعيل اذا كسر
للجمع • واما مفاعل ومفاعيل فلا يكسر فيخرج الجمع الى بناء غير هذا
لان هذا البناء هو الغاية فلما ضارعت الواحد صرفت^(٢٣) •

وقال السيرافي : « فاذا قيل : اذا كنت تمنع الصرف في الجمع الذي
لا نظير له في الواحد فينبغي ألا تصرف (أكلبا) • قيل : لم يرد سيبويه
ما ذهب اليه المعترض وانما أراد على مثال لا يجمع جمعا ثانيا فان ما على
مثال يتاتي فيه جمع ثان فهو بمنزلة الواحد »^(٢٤) •

الثالث انهما يصغران على لفظهما كالأحاد نحو أكلب وانيعام تصغير

(٢١) سيبويه ١٥/٢ - ١٦ •

(٢٢) الرضي على الكافية ٤٢/١ وانظر سيبويه ١٧/٢ •

(٢٣) سيبويه ١٦/٢ - ١٧ •

(٢٤) شرح السيرافي بهامش الكتاب ٧/١ •

أكلب وأنعام بخلاف مفاعل ومفاعيل فانهما يردان الى المفرد ثم يصغران
وذلك نحو مساجد فان تصغيرها مساجدات ، ومصاييح فان تصغيرها
مصاييحات فعومل (افعال) و (افعال) كالمفرد •

الرابع ان كلا من افعال وفعال له نظير في الأحاد يوازنه في الهيته
وعدد الحروف فأفعال نظيره تفعال نحو تجوال وتطواف وفعال نحو
صلصال وثرثار ، وفعال نظيره تتفل ومكرم^(٢٥) •

• فدل ذلك على قلة هذا الجمع فامتنع من الصرف الا ترى انه اذا
الحقت به التاء صرف نحو صياقله وصيارفة وذلك لأن هذا الوزن له نظير
في الاحاد نحو طواعية وكرامية بخلاف ما ليس فيه التاء ؟

فخلاصة ما ذهب اليه النحاة ان الممنوع من الصرف ثقيل بخلاف
المنصرف • وليس الثقل متانيا عن كثرة في حروف الاسم ولا عن ثقل في
النطق ، فقد يكون الاسم قليل الحروف وهو ممنوع من الصرف وقد
يكون على اطول الابنية فينصرف ، الا ترى انك تصرف نحو مستعصم
واستبسال علمين ولا تصرف (سقر) ؟

بل ربما كانت الزيادة في الحروف سببا من أسباب الصرف فانت
تمنع (صيارف) فان زدت عليها التاء فقلت (صيارفة) صرفته وتمنع
(ينبع) علما فان زدت عليه حرفا فقلت (ينبوع) صرفته •
وقد يكون الاسم ثقيل النطق فتصرفه وقد يكون خفيفا فلا تصرفه
فانت تصرف (استنزاراً) ولا تصرف (عمر) مع ان عمر أخف كثيراً
من استنزار •

وكذلك كونه على بناء معين لا يستدعي المنع من الصرف دائماً
فانت تصرف (افعال) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى ، وتصرف

(٢٥) الاشموني ٢٤٤/٣ وانظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل
• ٩٧/٢

(فعلان) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى • فأنت تصرف (ارملا)
 ولا تصرف (اكبر) مع انهما وصفان على وزن واحد ، وتصرف (ندمانا)
 ولا تصرف (عطشان) وهما وصفان على وزن واحد •
 بل الكلمة الواحدة تصرفها مرة وتمنعها الصرف مرة أخرى فأنت
 تصرف (راجحة) وصفا وتمنعها الصرف علما • وتصرف (صباحا) علما
 لمذكر وتمنعها الصرف علماً لانهى • فدل ذلك على ان المقصود بالثقل هو
 أوصاف معينة وشروط خاصة متى وجد قسم منها في الاسم عد ثقيلاً بسببه
 وحرم التنوين •

مراجع البحث

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - مطبعة دار احياء الكتب العربية •
- حاشية الصبان على شرح الاشموني - دار احياء الكتب العربية •
- حاشية على شرح التصريح للشيخ يس العليمي طبعت مع شرح التصريح •
- شرح الاشموني على الفية ابن مالك - دار احياء الكتب العربية •
- شرح الفية ابن مالك لابن الناظم - المطبعة العلوية في التجف سنة ١٣٤٢ هـ •
- شرح التصريح على التوضيح لخالد الازهرى - دار احياء الكتب العربية •
- شرح رضي الدين الاسترابادي على الكافية لابن الحاجب •
- شرح السيرافي على كتاب سيويه مطبوع بهامش الكتاب •
- شرح المفصل للزمخشري لموفق الدين ابن يعيش - ادارة الطباعة المنيرية •

— كتاب الاصول لابن السراج تحقيق د. عبدالحسين الفتلي - مطبعة

النعمان - النجف الاشرف .

— كتاب سيويه مصور على طبعة بولاق نشر مكتبة المنشي ببغداد .

— المذكر والمؤث - رسالة دكتوراه تقدم بها طارق عبد عون الى كلية

الآداب - جامعة بغداد .

— المزهري في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي تحقيق محمد أحمد

جاد المولى وجماعة - دار احياء الكتب العربية ط ٤ سنة ١٣٧٨ هـ -

١٩٥٨ .

— المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق محمد عبدالخالق عضية - القاهرة

١٣٨٦ هـ .

— همع الهوامع لجلال الدين السيوطي ط ١ سنة ١٣٢٧ هـ مطبعة

السعادة بمصر .